

## الهجمات الإرهابية في دول الاتحاد السوفياتي السابق

تعرّضت بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لهجمات من جماعات إرهابية. وعلى الرغم من أنّ الهجمات لم تنقطع في المقاطعات ذات الغالبية الإسلامية في روسيا الاتحادية، منذ سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنّ الهجوم الذي استهدف ألماتا العاصمة الكازخستانية، ربما هذا الهجوم هو أكثر الهجمات الإرهابية دلالة لأنّ المسلحين انتشروا في بعض شوارع ألماتا وهاجموا مواقع للشرطة، واستمرّت العملية ساعات، وبديهي فشل الهجوم، ولكن هذه العملية الإرهابية حمل دلالات كثيرة أبرزها:
أولا، تأتي هذه الهجمات تأكيدا لتحذيرات القيادة الروسية، بأنّ الإرهابيين الذين ينشطون في سورية والعراق، وحصلوا على ماوى وملاذ لهم في هذين البلدين، كما حصلوا على الدعم المالي والعسكري من الدول الداعمة للإرهابيين، في سورية والعراق، سيردّون أجلا أو عاجلا إلى البلاد التي جاؤوا منها، وبالتالي المطلوب ضربهم في معاقلهم وحرمانهم من الملاذات الآمنة، لأن ذلك شرط للحد من إرهابهم، وعدم تكرر ما جرى في الشيشان في عقد التسعينات، وما جرى في يوغسلافيا السابقة في التاريخ ذاته، وفعلا هذه الهجمات، وتحديدا في ألماتا، أكدت تحذيرات الرئيس الروسي لدول جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق من ارتدادات الإرهاب، كما أكدت صحة استراتجية روسيا القائمة على مبدأ الضربة الاستباقية ضدّ الإرهاب والتي كان أبرز تجلياتها مساهمة روسيا إلى جانب الجيش السوري في مكافحة الإرهاب.
ثانيا، قد لا تكون الولايات المتحدة وبعض الحكوات الغربية، وبعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، خالصة مباشرة في الهجمات الإرهابية التي استهدفت كازخستان، لأنّ ووقوف روسيا إلى جانب الغرب في عهد بلتسين لم يحل دون وقوع حرب الشيشان الأولى والثانية، لأنّ الغرب مصمّم على تفكيك روسيا وشطّها من قائمة الدول العظمى، ولكن لا شك أنّ هذا الهجوم الإرهابي قد حصل على دعم غير مباشر من دول حليفة للولايات المتحدة والغرب، ولا سيما من جورجيا وأوكرانيا، وربما أيضا من أذربيجان، لأنّ هذه الدول لها مصالح في إضعاف روسيا، وتشتدقيق واشتطن من أيّ جهد سيبدل للضغط على روسيا، حتى وإنّ كان ذلك عن طريق توظيف واستخدام الإرهاب.

لكن لا شك أنّ هجمات ألماتا ستدفع روسيا وجمهوريات الاتحاد

السوفياتي السابقة، المهذّة من الإرهاب، إلى زيادة التزامها في مكافحة الإرهاب، وتعجيل القضاء على ملاذاتها الآمنة، ولا سيما في سورية والعراق.

## جزء هام من الحرب الكونية

في التقارير التي تتشر في الغرب، وفي تقارير تصدر عن جهات مهمة في بعض الدول العظمى وبعد ست سنوات من الحرب على سورية تصاب بالدهشة بنتائج التي يصلون إليها؛ وذلك ليس لأنّ تلك النتائج كانت بديهية ومعروفة منذ سنوات لم تكن بالقليلة، ولكن لأنها ربما تعكس مدى التآمر الكبير على سورية بالدرجة الأولى بقيادة وشعبا، وعدم الاعتراف بتلك البديهيات يعبر عن شيء مهمّ أيضا هو أنّ لاشيء يمكن أن يحجب يغبrial... أو ربما لأنّ بعض دول الغرب العظمى لم تعد قادرة على أن تكذب على مواطنيها أكثر من ذلك لافتتاح أزمة واكتشاف دورها المحوري في الإرهاب الذي ربما تمّ رفع الغطاء عنه أو ربما في الطريق لكشف هذا الغطاء... كيف هذا؟...

بدرك الدور الخليجي القذر في تمويل الحرب على سورية سواء بالسلاح والعتاد والأموال، وهذا ما عكسته الواقع على الأرض حيث تكشف ذلك الدور الوضع لدول الخليج في شراء الذمم وتجنيد المرتزقة في العالم وإرسالهم إلى سورية عبر المال السعودي، وهذا الأمر لم يكن خافيا على أحد، وسبق أن تمّ الإعلان عنه من قبل القيادة السورية أكثر من مرة عبر الرسائل المرسلة إلى الأمم المتحدة، ولكن تجاهل العالم تلك الوقائع وتغاضبه عما جرى ويجري من تآمر داخل وخارج الأراضي السورية كان يعكس أنّ الجميع كان يسير ضمن جوقه لا يريدون الخير لسورية بأيّ شكل من الأشكال، لأنّ سورية كانت على الدوام شوتكة في حلوقهم وافشلّت مؤامراتهم ومخططاتهم في المنطقة العربية منذ عشرات السنين، ولم تهان أبدا أيا من تلك الدول الاستعمارية التي كانت تنظر بعين المحق واللؤم على سورية البلد الأمن والمستقرّ والذي أصبح في موقع متقدم بالنمو والأمن والاستقرار.

ما الذي تغيّر حتى نرى أنّ تقريرا للبرلمان البريطاني يخلص إلى أنّ اكتشاف أدلة دامغة تثبت تلقي تنظيم داعش الإرهابي أموالا طائلة من دول خليجية كالسعودية وقطر كعنصر أساسي لعملياته الإرهابية، وبالتالي كيف يمكن أن نتحقق من مصداقية تلك التقارير التي تؤكد أشياء بديهية، وألا يمكن لنا أن نشكك في الأهداف والنوايا وراء تلك التقارير البريطانية التي هي بالاساس غارقة بالإرهاب والتآمر، فهل يعني ذلك أنّ بريطانيا في الطريق إلى قك الارتباط مع تلك الدول المتآمرة والغارقة في الإرهاب وفي مستقبل الحرب السورية التي اوجدتها مع حليفاتها ورأسها المدير الولايات المتحدة الأميركية، أم أنها مجرد ورقة يمكن أن تلوّح بها عبر التقارير لابتزاز ملكة الرمال وقبض الثمن في وقت لاحق عبر صفقات خفية لا يعرف بها أحد... الضحك في الأمر أنّ تلك التقارير تصدر الآن وهي تؤكد وجود أدلة من لجنة الشؤون الخارجية البريطانية قالت إنّ لديها أدلة تاريخية تظهر أنّ التّرعّات العالمية التي تجمعها دول الخليج تحت مسمى إنساني تذهب إلى جميعها إلى إرهابيي داعش، حيث يتمّ تحويل الأموال عبر نظام «اي في تي س» العالمي الذي يميّز بإخفاة معلومات عن الأفراد المنزوتين في الصفة، وذكر تقرير نشر على موقع «غلوبال ريسيرش» أنّ حادثة وقعت في أيلول عام 2014 كدليل وهي محاكمة رجل ينتمي لتنظيم داعش الإرهابي لتلقيه مبلغ مليوني دولار من دول الخليجية وتلك التّرعّات التي يتمّ جمعها لمصلحة تنظيم داعش ما هي إلا أحدث الأذى لمصالح بمصادر الدخل الأخرى كالموظف وجمع الضرائب، وطالب للجنة بمساءلة كبار المسؤولين البريطانيين لأصقائهم المقربين من دول الخليج عن كيفية وصول هذه التّرعّات الخاصة لداعش في سورية والعراق ولها يعني بكل وضوح تأمر كبار المسؤولين في الحرب الكونية على سورية، وهذا برأبي ليس بجديد إذ أنّ حجم التآمر كان واضحا منذ البداية، وما زال وذلك لأنّ لا أحد من تلك الدول الاستعمارية قادر على أن يسهم غلاية في الحل بل إنهم يريدون زيادة أمد الحرب أكثر من ذلك لأنهم باختصار لم يكونوا في يوم من الأيام جزءا من الحل بل هم أساس في الحرب والأزمة.

تقدم واشنطن نموذجا لفهمها حقوق الإنسان في سوريا؛ فالملف الأهم الذي كانت تريد عنوانا لحرب مباشرة على سوريا باتهام الجيش السوري باستعمال السلاح الكيميائي تضعف حججته الوثائق الأميركية التي تقول إنّ التنظيمات الإرهابية هي التي استخدمت هذا السلاح الذي وفرته واشنطن عبر سفارتها في بنغازي فتركيها وصولا لجماعات منطرة.
القصف الهوشي لمائرات التحالف في منبج قبل يومين فضيحة لا تقف خلوته.

حفلاء واشنطن الذين لا تستفتي منهم جبهة النصرة ويتصدروهم جيش الإسلام واقفاض احتجاز النساء والأطفال وإفراق الحرق لعائلات كاملة وهي حية وصولا لأحرار الشام وانتهاء بجماعة نور الدين زكي المسماة عند الأميركيين بالمتعدلة والتي قدمت بذبح طفل سوري أمام الكاميرات نموذجا لامتهام واشنطن بحقوق الإنسان.

التحليل السياسي

# البناء

# داعش وأردوغان... بالوثائق: علاقات قديمة تكشف وتفصح!

■ د. رفعت سيد أحمد

بعيداً عن تفاصيل الانقلاب العسكري في تركيا والذي فشل – قبل أيام – نتيجة تدخل المخابرات الأميركية وعوامل أخرى... ويعيدنا عن الانقلاب الحقيقي الذي جرى بقيادة أردوغان ضدّ الديمقراطية التركية ومذاهب القضاة ومنظمات المجتمع المدني التي قام بها مستغلاً فشل الانقلاب العسكري لينتقم شرّاً انتقام من الدولة التركية لصالح أفكاره واطماعه الإخوانية والأميركية... نقول بعيدا عن كل هذا تعالوا نفتح ملفا آخر خطيراً عن هذا الإرهابي المدعو أردوغان؛ ملف علاقاته السرية والعلنية بالتنظيم الإرهابي الأشهر: «داعش».

● إنّ العلاقات الوطيدة التي تربط نظام أردوغان بتنظيم «داعش» الإرهابي، علاقات قديمة، بدأت مع ما سمي بدوّرات الربيع العربي» ولا تزال قائمة، تتوّعت بين شراء النفط المسروق من آبار العراق وسورية، وتفكيك المصانع والآثار وبيعها، إلى التدريب العسكري والتعاون المخابراتي من أجل تفكيك جيش العراق وسورية وتمزيق وحدة البلاد مع قضم أجزاء منها لضمها إلى تركيا، والمنتشور عن هذه العلاقات قليل، والحقائق بشأنها لا تزال غامضة، والتي تصل إلى حدّ قيام تركيا وتسليح قطر والولايات المتحدة، بتمويل وتسلع جماعات الإرهاب في ليبيا، وسيناء، لذلك تأتي أهمية أحدث فصول هذه العلاقات والتي تتضمّن ما قدّمه قبل أيام عضو البرلمان التركي من حزب الشعب الجمهوري (آران أردام) من وثائق وحقائق خطيرة تؤكد تلك العلاقات المشبوهة والتاريخية بين أردوغان وجماعة «داعش» وأخواتها من الجماعات الإرهابية... فماذا قال؟ وما هي دلالة ما قاله؟ هذا ما تكشف عنه السطور التالية:

\*\*\*

\*قال آران أردام عبر تصريحات لقناة «الشعب»: «إنّ الأدلة تتضمّن أشرطة فيديو ووثائق ومراسلات رسمية، تثبت العلاقة العضوية الخطيرة بين أردوغان ومستشاريه من جهة، ومن بينهم المتحدث الرسمي باسمه، إبراهيم كالين، وقيادات داعش من جهة أخرى».

وأعرب أردام عن أمّله في «إحالة أردوغان على المحكمة، على الجرائم التي أو في المحاكم الدولية، على الجرائم التي



أردوغان به«استخدام اللاجئين السوريين كورقة مساومة، لفرض منقلبة أمّنة له ولاتباعه من المجموعات الإرهابية، وبالتالي ليكون بعد ذلك طرفا مباشراً في أيّ مساومات اقليمية ودولية في موضوع سورية». ووصف دميرتاش في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه، سياسات أردوغان بأنها «فاشلة»، واستهجن حديث الرئيس التركي عن اللاجئين السوريين، فيما «ينسى أنه السبب في نزوح أكثر من 600 ألف مواطن كردي من بيوتهم وقراهم ومدنه جنوب شرق البلاد».

وبالتوازي، أصدر 150 من المثقفين الانتراك، بياناً مشتركاً، عبّروا فيه عن استنكارهم لسياسات أردوغان –الاستبدادية، واتهموه بانتهاج سياسات خطيرة تهدف القضاء على حرية الصحافة والإعلام والتعبير عن الرأي وكافة الحريات الديمقراطية لجميع فئات الشعب»، ووضعين أنّ «هذه السياسات باتت تهدّد وحدة الشعب وأمن تركيا واستقرارها، وعلى الجميع أن يتصدّى لها قبل فوات الأوان».

\*\*\*

\*تك بعض الحقائق الجديدة... أما عن دلالاتها الكاشفة والغامضة

في سورية والمنطقة عمومياً، عبر دعم

الجماعات الإرهابية»، متسائلا: «ماذا أردت من الرئيس السوري بشار الأسد، الذي جعلت منه بين ليلة وضحاها، عدواً لدودا، بعد أن كان أحاً وصديقاً لك..» وأوضح بإخشالي، في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه، إنّ تدخل أردوغان «السافر» في شؤون سورية الداخلية يهدف إلى تمزيق وحدتها وبدعم الدولة الاستعمارية التي أوقفت بداية 2014، وهي تنقل أسلحة وخائثر إلى الجماعات الإرهابية في سورية، ليست إلا جزءاً بسيطاً من آلاف الشاحنات.. وجذد أزدام اتهاماته لأجهزة الأمن والمخابرات التركية التي «تغض النظر على نشاط «داعش» في جميع المحافظات التركية»، لافتاً إلى أنّ «قيادات داعشية موجودة في تركيا وتتحرك بكل سهولة، كذلك فإنّ داعش يعطي كل احتياجهات من تركيا التي في مستشفياتها يُعالج الجرحى». وراى النائب أنّ «ما يسهى إليه أردوغان هو جرّ البلاد إلى حرب أهلية تلهي الشعب وتمنعه من الاهتمام بالجرائم التي ارتكبها في تركيا وسورية والمنطقة، مطالبا «كل فئات الشعب بالتصدي لسياسات أردوغان الإرهابية والدموية الخطيرة».

ب«دوره، تولم زعيم «حزب الحركة القومية»، دولمت باخشالي، أردوغان، ب«انتهاج سياسات فاشلة وخطيرة

## غموض حول الانقلاب التركي؛

## هل هو انقلاب حقيقي أم انقلاب أردوغاني على أردوغان؟

■ ميشيل حنا الحاج\*

ماذا حدث في تركيا ليل 15. 16 تموز (يوليو) 2016؟

هل وقع حقا انقلاب عسكري تمحورت تحركاته الرئيسية بين اسطنبول وانقرة؟ وهل حقا نفذت الانقلاب القوات المسلحة التركية التي أنجزت بنجاح في الازبعين عاما الماضية، خمسة انقلابات عسكرية، ولكنها فشلت في المحاولة السادسة.

وكانت أولى محاولاتها الانقلابية في عام 1960، وقاده يومئذ الجنرال جمال غورسيل الذي كان يستغل في شوارع انقرة (كما شاهدت بنفسي، حيث أنني إكاعلامي، قد غطيت هذا الانقلاب، وكان أول انقلاب عسكري في اعلاميا)، بهتاف الجماهير التركية القايل: «يا بيا... تشا تشا تشا... جمال غورسيل... تشوك يا شاه، بمعنى أنّ غورسيل بطل أو رجل عظيم.

ولم أعط بنفسي الانقلاب العسكري التركي الثنائي، الذي وقع في عام 1971 لتواجدي في بيروت، لكني تابعته باهتمام، وأذكر أنه قد وصف يومئذ بالانقلاب «المذكرة»، لكون القوات المسلحة التركية، لم تضطر إلى محاصرة موقع رئيس الوزراء سليمان ديميريل لإجباره على الاستقالة، إذ اكتفت القيادة المسلحة التركية يومئذ، بإرسال مذكرة مكتوبة إلى ديميريل، تامره بالاستقالة.

فما الذي حدث إن في تركيا في تلك الليلة، ليلة 15 تموز، كان انقلاب عسكري كل عشر سنوات تقريبا)، وقاده يومئذ الجنرال كنعان أرفكين، وتلاه الانقلاب الرابع في عام 1997، أي بعد صمت وكسوت للقوات التركية المسلحة دام هذه المرة 17 عاما، وتلاه بعد أربع سنوات هذه المرة،

الانقلاب الخامس في عام 2001، وكان أشبه بالانقلاب الثنائي، انقلاب المدركة، عندما طالب القوات المسلحة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، رئيس حزب الرواد الاسلامي الاجتياح، بالاستقالة، فاستقال طوعا ووعداً أي مقاومة، علماً أنّ حزب أردوغان الاسلامي «الدولة والتنمية»، هو وريث حزب الرقاد الذي كان يرثّعه أربكان، وكان أردوغان في صخوفة.

تمّ وقع الانقلاب العسكري السادس في ليلة 15 تموز من العام الحالي. ولم يكن انقلابا بمذكرة، بل كان انقلابا عسكريا مسلحا بكل معنى الكلمة، شارك فيه الجيش الخافي التركي، والجيش الثالث، وسلاح البحرية، وحرص الحدود، بل وسلاح الجو أيضا (تمّ عزل كل قادة هذه الأسلحة بعد فشل الانقلاب واعتقال بعضهم)، ومع ذلك فشل الانقلاب السادس خلافا لما سبقه من انقلابات عسكرية خمسة، رغم مشاركة سلاح الجو فيه، علما أنّ مشاركة سلاح الجو في انقلاب ما، تعد عنصراً فاصلا عادة في إنجاح الانقلاب من عدمه.

لكن سلاح الجو التركي الذي سيطر على مطاري اسطنبول وانقره، وأغلق الأجواء التركية في وجه تحليق الطائرات المدنية والعسكرية غير الموالية، لم يستطع أن يحسم الأمر لمصلحة الانقلابيين. لاماذا؟ لأنّ جزءاً من سلاح الجو (ربما طائرة واحدة من طائراته) ظل على ولائه للرئيس أردوغان، وقد قامت طائرة F16، بإسقاط مروحية كانت تتهاجم مقرّ أجهزة المخابرات التي لم تشارك في العملية الانقلابية.

فما الذي حدث إن في تركيا في ليلة 15 تموز؟ هل كان ما جرى انقلابا حقيقيا، لكنه فشل نتيجة نزول الجماهير على الشارع بناء على توجيه أردوغان نداء لهم عبر إحدى القنوات التلفزيونية مستخدما الهاتف لرسائله، مطالبا الجماهير بالنزول إلى الشارع للدفاع عن الشرعية والديمقراطية، فهزرت كل الجماهير بسرعة مذهلة، (وكان انقلاب لها قد تمّ مسبقا)، للنزول قبالى الشارع والتصدي لدبابات الانقلابيين، مذكرا بذلك التصرف، مسابقة مشابهة ساهم فيها نزول الشعب إلى الشارع، في تغيير مجرى الأحداث، وذلك ما حدث في القاهرة في



من التشدد، ومن إقرار مزيد من الخطوات التي كان يسعى إليها، لكنها كانت تجاهبه بالعنفات وبالعتراضات من عدة أحزاب تركية معارضة، سيبدأ الترجيح عندئذ بأنّ الانقلاب لن يفرقا، وكان انقلابيا أردوغانيا على أردوغان، بغية تهديد الطريق لإقرار كل مطالبه بالتحجير، ومنه التغيير نحو النظام الرئاسي، والتغيير لإلغاء الصيغة العلمانية الاتاتورية عن الدستور التركي، والذي من أجل الحفاظ عليها، نفذت القوات المسلحة التركية خمسة انقلابات عسكرية خلال أربعين عاما... وإحلال الصيغة الإسلامية على الدستور، بوضع نصّ يقول إنّ دين الدولة هو الإسلام، وفتح الباب لعودة الفكر الأصولي، والذي كان يهدف إلى القضاء على أتباع عقيدة أتباع الشيعة التي استعنت الانقلابيين الذي يمكن السيطرة على معظم لساح الجو، بالتركيز على قصف مبنى البرلمان الذي ليست لديه قوة عسكرية تجاهبه الانقلابيين، كما يركّز على الهيمته على الجسرين المعلقين اللذين يربطان تركيا الآسيوية بتركيا الأوروبية، ولم يفكر ذاك البعض الجبار بقصف مقرّ إقامة الرئيس التركي الذي كان يسكن الإجازة عائلية على أحد شواطئ تركيا، والذي يربح أن موقعه لا يذّ كان معروفاً للانقلابيين ولقيادة القوات المسلحة التي سيطر عليها الانقلابيون وأسروا رئيس أركانها؟ قصفف مقرّ تواجد الرئيس أردوغان في مدينة ساحلية صغيرة، كانت له أهمية أكبر من صف البرلمان والسيطرة على الجسرين، إذ كان من المحتمل أنّ يؤدي إلى مقتل الرئيس، وفي آخرى الحالات، التي أربكاه واضطرابه للفرار من موقع إلى آخر تحديدا للطائرات المغيرة التي يفترض هي أن تطارده، وبالتالي عدم التفوّق لتولي عملية المقامة بتوجيه نداء للجماهير بالنزول إلى الشارع التركي؟ وهذا الشكيبك بأصالة الانقلاب العسكري، لم يصبر

فهل كان الانقلاب العسكري انقلابا حقيقيا، أم كان انقلابا أردوغانياً استباقيا، سعى إليه أردوغان لإحباط احتمال وقوع انقلاب عسكري حقيقي، قضا بالانقلابات العسكرية الخمسة السابقة، وذلك لحماية العلمانية الديمقراطية في الضياع في تركيا؟ ليعرف العالم حقيقة ما حدث، لا بدّ له أن ينتظر ليقراّ إلى أين ستوجه الخطوات الأروغانية القادمة، علما أنّ الكثير من المؤشرات قد بدأت في الظهور، موحية بأنّ أردوغان يتوجه فعلا نحو التشدد أكثر، وإلى إرساء صيغة الإسلام السياسي على الدولة التركية، ومن بعض تلك المؤشرات التي ظهرت حتى الآن، ما يلي:
1. إلقاء ضابط من كبار ضباط القوات المسلحة من ذوي الرتب العالية، مع أنه لم يكن لهم دور في الانقلاب العسكري المذكور.
2 - إغفاء نحو 2500 قاض من سلك القضاء فوراً، ومنهم خمسة من قضاة المحكمة العليا، بل واعتقال أحدهم مع أنه لا رابط بين القضاة والحركة الانقلابية. ويعتبر بعض المثقفين السابق لزردوغان، والذي نشب خلاف بينهما حول صيغة وصيغة الإسلام المطلوب تنفيذه في تركيا: هل هو الإسلام الاجتماعي كما يطالب غولان، ويعززّه بفتح مئات المدارس هنا وهناك في أنحاء المعمورة، ومنها 165 مدرسة في الولايات المتحدة... مهذبا ومبيرا.له.

3. الرئيس التركي رفع للمرة الأولى علناً، كما قالت «بي بي سي»، وعزز قولها آخرون بمن فيهم المعلق المصري جميل حسن أبو طالب، من صحيفة «الأهرام»، إشارة راجعة إلى استذمتها «الإخوان المسلمون» في مصر خلال مرحلة المجابهة مع الإخوان المسلمين في مصر في عام 2013.
4 - استخدم أردوغان سلاح إزبال الجماهير إلى

لعلاقات أردوغان بتنظيم «داعش» الإرهابي فيمكننا إيجازها في الآتي: أولا: هذا الدمار الذي لحق بسورية والقتل والتشريد لأهلها السبب الرئيسي فيه هو الإرهاب القادم من الخارج (83 دولة) والذي كانت بوابته وإدارته هي يد تركيا أردوغان مع تمويل قلبي وبعض دول الخليج ومدربه مخابراتيا واشطن وتل آبيب، ولا داعي لأنّ يتنبّح البعض بعد اليوم ليقول لنا بأنّ ما جرى هناك «ثورة» أو أنّ الدولة هي التي مارست الإرهاب، لأنّ ذلك غير صحيح، والأهمّ أنّ ما جرى هناك هو عينة ما يجري في سيناء من إرهاب وتخريب وتفكيك، فهل يجوز أن نسمّي ما يجري في سيناء بـ(الثورة)؟

إحراق الألواق تؤكد أنّ تركيا أردوغان ضالعة في الإرهاب الدولي سواء في سورية أو العراق أو مصر وليبيا، فمتى يحاكم دوليا على هذا الدور؟

ثانيا: كان أردوغان يحمل بالخلافة، ولذلك دعم الإخوان في مصر والدواعش في سورية وليبيا لكن حملة تحطم في دولتها الجديدة كراهية شديدة. ولا علاج لهذه الكراهية إلا برحيله عن حكم تركيا! وانتصار سورية – تحديدا – ضدّ مخططه التدميري فيها عندئذ ستوقف عجلة إرهابه وحقده على مصر!

ثالثا: من المهمّ جدا أن يصبح لمصر دور أكثر فاعلية واستقلالية عن الدور الخليجي، في سورية، فأمن مصر القومي يتطلب ذلك خاصة مع وجود وثائق تسريه علاقات داعش السورية المدعومة من أردوغان والمخابرات القطرية، بداعش في سيناء، وإنّ العدو واحد ومواجهته تتطلب على الأقلّ التنسيق المشترك.

رابعا: على القادة العرب، ممن يحاربون

الإرهاب، كل في بلده، أن يراجعوا جيدا

العلاقات الخفية بين مثلث (داعش – تركيا – إسرائيل) وأنّ يبحثوا في تفاصيله وأسراره ووظائفه الجديدة، فهنا يكمن الخطر الوجودي على الأمة، وعلى مستقبلها، ولنتأمل ويدون استطراد لقاء

أردوغان بـ(يوفال شتاينميس) وزير الطاقة الإسرائيلي قبل أيام واتفاقيته (ي تدفّقت

جديدة) للعلاقات عبر الغاز والطاقة على

حساب سورية والعرب... لنتأمل ولنحذر

ما خلف الكواليس! حفظ الله مصر. Email:yafabr@hotmail.com

التأييد توجهاتهم.

5.أشار في خطابه الذي ألقاه السبت الفائت في البرلمان، إلى أنّ هناك احتمالا لإصدار قانون يآذن بحكم الإعدام غير الساري حاليا في تركيا بموجب القوانين السائدة. وهذا يعزز توجهه لاستخدام أقسى وسائل الشدة، لا بالضرورة لمعالجة الموصوفين بالانقلابيين، بل لمعالجة معارضيه الآخرين.

وأنا أقول ذلك لأنني خريج من كلية الحقوق، أعلم بأنّ القوانين حين تُشرع، لا تسري بحسب الأصول، على الجرائم التي سبق وقوعها تاريخ صدور القانون، بل على الجرائم المقرّفة بعد.

وهذا يعني أنه رغم إمكانية تعديل القانون ليأذن بفرض وتنفيذ عقوبة الإعدام، فإنه لن يسري على الانقلابيين. لحصول الفعل الجرمي قبل تعديل القانون (ما لم يتضمّن نصا يقضي بتفتيده باثر رجعي مع حاجة قانون كهذا لأكثرية خاصة)، ولكنه

سيسري على عدد من معارضيه الذين قد يتعامل معهم بمنتهى الشدة بعد الانتصار على الانقلابيين، علما بأنه قد

استطاع قبل عدة شهور، استراج البرلمان لإصدار قانون يآذن برفق الحصانة عن بعض النواب المنتخبين تمهيدا لمحاكمتهم. كل هذا المصقوب، ذلك التشرع، نواب يتمنون إلى حزب الشعوب الكردي الديمقراطي، ولكن قد يوسع الآن تنفيذه، ليشمل آخرين من معارضيه اذا قرّر التشدد فعلا في نيه، وهو ما ترجحه المؤشرات العديدة الوارد ذكرها سابقا.

6 - شكل الانقلاب مناسبة لمطالبة الولايات المتحدة باعتقال فتح الله غولن وتسليمه إلى تركيا. باعتباره المخطط للانقلاب والمشجع على تنفيذه. ويعترف المعلق السياسي التركي محمد غول، بأن هناك مكتب مhamame في واشنطن معتمد من قبل تركيا، لإعداد مذكرة المطالبة بتسليم غولن لتركيا. ويعترف أيضا، بأن المكتب يعمل في هذا الشأن منذ فترة من الزمن. إنّ قبل وقوع الانقلاب العسكري، مما يوحي بأنّ وقوع الانقلاب، قد عزز موقف أردوغان بالمطالبة باعتقال غولن الذي كان يستند لأسباب صفيغة واهية، فجاء الانقلاب واتهام غولن بالوقوف وراءه، مناسبة لتعزيز المطالبة الأروغانية بتسليم غولن لتركيا.

ومسألة التوجه مسارات علاقاته، سواء في الداخل أو مع الخارج، بما في ذلك المزيد من الخنق للديمقراطية والحرريات في الداخل، والتي كان قد ضرب بها أردوغان عرض الحائط أحيانا، فمكّ الأقواء واعتقل صحافيين وأغلق صحفا، مما أدّى لعديد من الانتقادات الصادرة عن الآلاف الأوروبي التي يتعامل بحذر مع تركيا نظرا لتجاهلها أبسط مبادئ الحرية وحقوق الإنسان... هذه المخاوف من تراجع الديمقراطية، يمكن لمسها بين سطور الخطبات التي ألقاها اليوم في الجلسة الخاصة للبرلمان التركي بمناسبة انتهاء الانقلاب، عدد من زعماء الأحزاب والبرهزم رئيس حزب الشعب الجمهوري قليبشار أوغلو الذي أكد على أهمية الديمقراطية التي من أجل الحفاظ عليها، بادر كل رؤساء أحزاب المعارضة للتنديد بالانقلاب، أحد أصول الديمقراطية.

اذن ما الذي حدث في تركيا في ليلة الخامس عشر من حزيران؟ هل كان انقلابا حقيقيا رغم ما بدت فيه من سداجة في التنقيف، أم حركة استباقية؟ لأحد يعلم بعد على وجه اليقين، وقد لا نعلم قبل مرور بضعة أسابيع على ذاك الحدث الموصوف بالجلل، لما حملة معه من احتمالات على تركيا داخليا وكذلك على علاقاتها وسياساتها الخارجية....

\*مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب – برلين.

عضو في مركز الحوار العربي الأميركي – واشنطن.